

د . عبد السلام سعد  
( جامعة زيّان عاشور - الجلفة )

(

### ملخص البحث:

قال تعالى: ﴿أله مع الله قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾<sup>1</sup> وورد في القرآن الكريم أمر الله للكفرة المشركين بإقامة الدليل على صدق دعاويهم، مسقفا آراءهم، ذامّا معتقداتهم لأنها باطلة متهاققة غير مؤسسة على برهان، قال السعدي<sup>2</sup>: " قل هاتوا برهانكم، أي حجتكم ودليلكم على ما قلتم... وإلا فاعرفوا أنكم مبطلون لا حجة لكم، فارجعوا إلى الأدلة اليقينية والبراهين القطعية الدالة على أن الله هو المنفرد بجميع التصرفات، وأنه المستحق أن تُصرف له جميع أنواع العبادات." <sup>3</sup> فالإستدلال والبرهنة يزيدان المؤمن قوة وصلابة في دينه وإيمانه، ورسوخا في عقيدته، ومن ثمة بوّب البخاري في: "صحيحه": "باب العلم قبل القول والعمل"<sup>4</sup> مستدلا بقوله تعالى: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ لذا كان من الضروري إقامة البيّنات والبراهين على المسائل العقديّة لإثباتها وتوكيدها، وقد اعتمد علماؤنا في إيضاحهم وتقريرهم للمباحث العقديّة على أنواع من الحجج والأدلة: النقلية والعقلية واللغوية.<sup>5</sup> ونظراً لما للغة من تأثير بالغ على الإتجاه الفكري للعلماء والفلاسفة والمفكرين، فقد تمحور هذا البحث حول بيان الاستدلال والاحتجاج باللغة لاثبات مسائل ايمانية عند الإمامين المحدثين الحافظين والجهيذين الموسعيين: ابن حزم الظاهري (ت. 456هـ/1063م) وشهاب الدين القسطلاني(ت. 923هـ/1521م).

### مقدمة:

قال تعالى: ﴿إنّا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون﴾ ومن هنا كانت المسائل العقائدية المكتوبة بأحرف وألفاظ عربية، تتطلب دارية ومعرفة بعلم العربية، قال الشاطبي: " فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولا وفروعا أن لا يتكلم بشيء من ذلك، حتى يكون عربيا أو كالعربي." <sup>6</sup> لذا فإنّ الإحاطة باللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وبعمامة فنونها، أمر لازم لفهم المسائل الفرعية بلغة الأصولية؛ سيان في الكتاب أو السنة، لذلك أشاد بضرورة

(1)-سورة النمل (64) .

(2)-عبد الرحمن بن ناصر(1307هـ-1376هـ) نبغ في الفقه والتفسير. له: "تيسير الكريم الرحمن"ترجمته في: "الأعلام" (340/3).

(3)-"تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان" للسعدي(ص561- 608) مؤسسة الرسالة، بيروت ط 1421هـ/2000م.

(4)-"صحيح البخاري"كتاب:"العلم". باب: "العلم قبل القول والعمل".(37/1)

(5)-قال القسطلاني في استدلاله على الموت: " وما وضعت العرب إسم الموت... جمعا بين الأدلة العقلية والنقلية واللغوية"إرشاد الساري" (460/2).

(6)-"الإعتصام" للشاطبي، تصحيح أحمد عبد الشافي، ط.1408هـ، دار الكتب العلمية، بيروت. (293/2)

تعلّمها وفقهها أئمتنا الأعلام<sup>7</sup> واعتنوا بتدوينها وروايتها، ووضعوا لها ضوابط، بحيث لا يمكن فهم مسائل الشريعة أصولها وفروعها إلا باللغة، وحتى لا يدخل في العربية ما ليس منها.<sup>8</sup> " وإنّ الشريعة لا يفهمها إلا من فهم اللغة العربية حقّ الفهم، لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً فمتوسط... فلسان العرب هو المترجم عن الشريعة."<sup>9</sup>

وقد اكتست اللغة العربية مكانة سامقة في الإحتجاج والإستدلال بها، سواء في مسائل العقيدة أو غيرها، ومن المعروف أن معظم علماء اللغة وعلماء البيان كانوا من كبار المتكلمين والفقهاء والأصوليين. فمن المعتزلة: ابن جني والجاحظ وأبو علي القالي، ومن الأشاعرة: عبد القاهر الجرجاني وأبو هلال العسكري، ومن السلفية الحنابلة: ابن قتيبة، كما نجد من الفقهاء الأصوليين: الشافعي وغيرهم كثير؛ وهكذا سائر الطوائف الأخرى؛ ومن الملاحظ أنّ تباين آراء النحاة والصرفيين والبلاغيين كان له أثره البائن على تباين آرائهم العقدية، لهذا تمّ الاهتمام باللغة من خلال مراعاة المعتقدات الدينية والأحكام الفقهية، والقواعد الأصولية والمسائل الكلامية والأبحاث المنطقية. فالصلة وثيقة عميقة بين التحليل اللغوي للعالم أو الفيلسوف وبين اتجاهاته الفكرية الأخرى. ولا غرابة في أن يتأثر اللغويون بمعتقداتهم وآرائهم العلمية الفكرية في توجيه التراكيب اللغوية والنحوية، وتوجيهها توجيهها عقدياً، لتعكس بعدئذ معتقدات القائمين بالتحليل اللغوي. ومن ثمة استغلّ كثير من علماء اللغة التحليلات اللغوية لتقرير وإثبات، بل ونشر أفكارهم والدفاع عنها ضد خصومهم.

ولا عجب أن يحدث نزاع حادّ بين علماء العربية وعلماء البيان، فالمعتزلة مثلاً لهم في تأويل الإعراب لخدمة أصولهم الخمسة أفانين كثيرة، وحسبك كشف الزمخشري فهو من كبارهم. فالتحليل النحوي ووجه لاستنباط دلالات من التراكيب اللغوية لتتوافق مع معتقدات دينية، أو دلالات مؤيدة لمواقف عقدية بعينها للإحتجاج بعدم صحة غيرها. ويبرز تأثر النحاة بمعتقداتهم في توجيه التراكيب اللغوية توجيهها عقائدياً يثبت مدى توافقها مع القواعد العربية، ويعكس كما ذكرنا معتقدات القائمين بالتحليل اللغوي.<sup>10</sup> ولا يمكن فهم سبب اختلاف اللغويين على مسائل العقائد إلا إذا أدركنا سرّ إنتمائهم لمدرسة أو طائفة بعينها؛ ومن هنا نحاول تتبع بعض استدلالات ابن حزم والقسطلاني اللغوية على المسائل العقائدية والحديثية؛ لنتبين مدى اعتمادهما على اللغة في البيان والتقرير والإحتجاج والإستدلال.

أولاً:- اهتمام الإمام ابن حزم باللغة:

اهتم الفقيه الأصولي والأديب الفيلسوف، واللغوي الظاهري: أبو محمد علي بن حزم(384هـ-456هـ/994م-1064م) بمسائل اللغة والنحو والبيان اهتماماً بالغاً، ومن يطلع على تفكيره الأدبي في سعة أفقه وثاقب ذهنه، لا يستغرب اهتمامه بالجانب اللغوي،

(7)- تنظر أقوال عمر والشافعي وابن تيمية والمبرد في: "الكامل" للمبرد(348/1) و "اقتضاء الصراط المستقيم" لابن تيمية(466/1).

(8)-: "المزهر في علوم اللغة" للسيوطي(58/1) و "فقه اللغة في الكتب العربية" عبده الراجحي، و"اللسان والإنسان" حسن ظاظا.

(9)- الشاطبي: "الموافقات" تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت. (324/4) يتصرف يسير.

(10)-ينظر: "أصول النحو العربي" للطنطاوي، ص93، و"ابن القيم: وجهوده في الدرس اللغوي" طاهر سليمان حمودة، ص140.

ومحاولته بناء نسقه الظاهري على دلالات التراكيب اللغوية في ضوء خصائصه التركيبية؛ ولقد اعتنى ابن حزم اعتناءً شديداً باللغة وجعلها من أدوات منهجه، وهو يؤكد عدة مرات على أن الباحث الذي لا يمتلك مقدرة التكلم بمرونة باللغة التي يبحث بها، هو شخص قليل الفهم ضعيف الحجة، لذلك لا يعجب القارئ عندما يجد هذه العناية منه بكل جوانب اللغة بألفاظها وتراكيبها وبلاغتها وسبل الاشتقاق فيها.<sup>(11)</sup> وقد عرّف اللغة بقوله: «إنها ألفاظ يعبرُ بها عن المسميات وعن المعاني المراد إفهامها.»<sup>(12)</sup> أي أنها الألفاظ أو الكلمات الواقعة على مدلولاتها لوجود ما يربط اللفظ<sup>(13)</sup> بالمعنى أو المسمّى، لأنه بحركته يتغير المعنى. قال تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ" سورة إبراهيم. ومن هنا كان على كل باحث يريد الحق، أن يحرص على هذه الوسيلة أشد الحرص، فبدونها يصبح علمه ناقصاً مفتقراً إلى الدقة، يقول ابن حزم: "وإنما يلزم كل مناظر يريد معرفة الحقائق أو التعريف بها أن يحقق المعاني التي يقع عليها الإسم ثم يخبر بها أو عنها بالواجب، وأما مزج الأشياء وقلبها عن موضوعاتها في اللغة، فهذا فعل السفسطائية الوقحاء الجهال، العابثين بعقولهم وأنفسهم."<sup>(14)</sup> وهكذا تراه يشن هجوماً على المتكلمين الذين يتلاعبون بالألفاظ، ويدلسون على العوام من الناس، ولا تستعرب من ذلك، فقد كانت من أهدافه الرئيسية لتأليف كتابه هو: "المبالغة في بيان اللفظ وترك التعقيد."<sup>(15)</sup> كما حاول الربط بين اللغة والنحو، لأن هذا الأخير يوجّه حركات الألفاظ. «النحو هو معرفة تنقل هجاء اللفظ وتنقل حركاته الذي يدل كل ذلك على اختلاف المعاني... واللغة: ألفاظ يعبرُ بها عن المعاني فيقتضي من علم النحو كل ما يتصرف في مخاطبات الناس وكتبتهم المؤلفة، ويقتضي من اللغة المستعمل الكثير التصرف.»<sup>(16)</sup> فالكلمات والإشارات والرموز والحركات والخطوط، كلها تقضي إلى التعبير عن ما استكنّ في النفس، وبها يتخاطب الناس ويتواصلون، وكل ذلك يدل على معان ومدلولات محددة.

واللغة في مذهب ابن حزم، أداة لتوضيح وتبسيط وتسهيل المعاني، وتيسيرها على البشر لبلوغ أغراضهم؛ أما في العلم فاتخاذها وسيلة لإيضاح وتقريب المعاني، وبيان الأفكار والنظريات، ولهذا تكاد تُجمَع الكلمة على أن أجمل لغة كُنّبت من حيث الوضوح والإشراق هي لغة ابن حزم؛ ثم إن طبيعة المذهب الظاهري تقتضي على معتنقيه، ومنهم أبو محمد -ابن حزم- أن يُؤلوا اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية، لأن بناء المذهب الظاهري كان على هذه الدلالات؛ بل إنه كان ردّ فعلٍ على الشطط والغلو الذي ارتكبه البعض، ممن تهاونوا بنصوص الشريعة فساقهم القياس والمجاز والتأويل وغير ذلك من المسوّغات إلى خلاف مراد هذه النصوص؛ حيث تأولوها وأخرجوها عما وضعت له، سواء كان ذلك في العقائد أو الفقه، أو في غيرهما من العلوم والمعارف. فقام المذهب الظاهري ليُرَدّ لكل حرف،

(11) عمر فروخ: "ابن حزم الكبير" (ص64).

(12) - ابن حزم: "الإحكام في أصول الأحكام" (54-55/1) و "الرسائل" (411/4).

(13) - "اللفظ هو كل ما حرك به اللسان." قال تعالى: "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد" سورة: ق. الآية: 18، وحده على

الحقيقة أنه هواء مندفع من الشفتين... وهو الكلام نفسه. "الإحكام" (55/1) و "الرسائل" (409/4).

(14) "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (279/2) (183/4).

(15) ابن حزم: "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (36/1).

(16) - ابن حزم: "رسالة مراتب العلوم" ضمن: "الرسائل" (66/4).

بل ولكل كلمة من هذه النصوص اعتباره الكامل والحقيقي، وليقف عنده لا يتعداه يمينا ولا يسرة، رافضا أن يتعد حدوده، لأن في ذلك تعدي على حدود الله، ولهذا أرجع أبو محمد كثيرا من الاختلافات الفكرية إلى اختلافات لفظية واصطلاحية، أي أنها تعود في نظره إلى ما لم يُضبط لغويا. « والأصل في كل بلاء وعماءٍ وتخليطٍ وفساد، إختلاطُ الأسماء ووقوعُ إسم واحد على معانٍ كثيرة، فيخبرُ المخبرُ بذلك الإسم وهو يريد أحد المعاني التي تحته؛ فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المُخبر، فيقع البلاء والإشكال، وهذا في الشريعة أضرُّ شيء وأشدُّه هلاكا.»<sup>(17)</sup> ولأن ذلك سيؤدي إلى أن يعتقد الشخصُ الباطلَ متوهماً أنه حق، فكان من الضروري أن يهتم ابن حزم باللغة لإزالة ذلك اللبس والغموض. « فليعلم أننا إنما ننظر المعاني بالألفاظ متفق عليها لتكون قاضية على ما يغمض فهمه مما ليس من نوعها.»<sup>(18)</sup> ولهذا تطرح نصوصه وآثاره جملة من الإشكاليات اللغوية، عن ماهية اللغة وأصل نشأتها، وما يتصل بعلاقة اللفظ بالمعنى، إضافة إلى أقسام الألفاظ وأنواعها، ومسائل أخرى لا يتسع المقام لحصرها، ولأنَّ البيان هو الذي فضِّل به الإنسان على سائر الحيوان<sup>(19)</sup> فلا عجب أن يكون الإهتمام بالغا به، فبواسطته تُعرف حركات الكلمات، وباختلاف الحركات تختلف المعاني. « ولهذا وضع العلماء كتب النحو فرفعوا إشكالا عظيما، وكان ذلك مُعينا على الفهم لكلام الله عز وجل وكلام نبيه عليه الصلاة والسلام وكان من جهل ذلك ناقصُ الفهم عن ربه تعالى.»<sup>(20)</sup> لذلك حاول أبو محمد بيان وإحصاء العلوم الأصيلة، مؤكدا على ضرورة تعلمها؛ فعَدَّ منها: اللغة والنحو، معتبرا أنهما فرض واجب على الكفاية. « فمن لم يعلم النحو واللغة لم يعلم اللسان الذي به بين الله لنا ديننا وخاطبنا به... ومن لم يعلم ذلك لم يعلم دينه، ومن لم يعلم دينه ففرض عليه أن يتعلمه وفرض عليه واجب تعلم النحو واللغة، ولو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن وفهم حديث النبي، ولو سقطا لسقط الإسلام.»<sup>(21)</sup> وحرام أن يفتي أحد لا علم له باللسان العربي « فمن لم يعلم اللسان الذي به خاطبنا الله عز وجل، ولم يعرف اختلاف المعاني فيه لإختلاف الحركات في ألفاظه ثم أخبر عن الله بأوامره ونواهيها، فقد قال على الله ما لم يعلم.»<sup>(22)</sup> « ولسان كل قوم هو لغتهم.»<sup>(23)</sup> أي أن اللغة هي اللسان الذي تعبّر به كل جماعة أو قوم عما يريدون التعبير عنه فيتخاطبون ويتواصلون ويتفاهمون بذلك اللسان. وهو ما ذهب إليه ابن جني (ت.392هـ) من أن « اللغة هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.»<sup>(24)</sup> ولا غرو أن لكل لفظ معنى « وإذا قال قائل: قد وجدنا لفظا منقولاً، قيل له: ذلك الذي وجدت قد تبين لنا أنه هو موضوعه في ذلك المكان، ولم تجد

17- ابن حزم: "الإحكام في أصول الأحكام" تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2004م (603/2).

18- ابن حزم: "الرسائل" تحقيق: إحسان عباس، نشر المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ط.2، 1987م (284/4).

19- البيان هو الذي امتن الله به على الإنسان وميزه عن جميع الموجودات. ينظر ابن حزم: "الرسائل" (95-94/4).

20- ابن حزم: "رسالة التقريب... ضمن: "الرسائل" (95/4).

21- نفسه. (162/3).

22- ابن حزم: "الرسائل" (163/3).

23- ابن حزم: "الفصل في الملل والأهواء والنحل" تحقيق: يوسف البقاعي، (37/2). "ولكل أمة لغتهم قال الله تعالى: " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليُبَيِّنَ لَهُمْ " سورة إبراهيم: الآية 4 ولا خلاف في أنه تعالى أراد اللغة." ابن حزم: "الإحكام" (55-54/1) و"الرسائل" (411/4).

24- ابن جني: "الخصائص" تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط.3، 1986م (34/1).

ذلك فيما تريد إلحاقه بلا دليل، وليس كل مسمى وجدته منقولاً عن رتبته بدليلٍ موجباً أن تنقله أنت إلى غيره برأيك بلا دليل.»<sup>(25)</sup>

وقد عدّ ابن حزم اللغة لبنة أساسية في وجود الحياة البشرية، إذ نجده يؤكد على أنه لا بد من وجود إنسان حتى نقرّ بوجود لغة، بل إنها ترتبط بالوظائف التي يقوم بها الإنسان.<sup>(26)</sup> ومن وظائفها الضرورية تفهيم ما كان غامضاً وبيان ما هو ملتبس، وتبسيط ما هو معقد وتقريب ما هو بعيد؛ بل إن معرفة الحقائق لا تكون إلا بتوسط الألفاظ، وإدراك المعاني لا يتم إلا بالكلمات والعبارات اللغوية. كما أن إدراك حقائق الموجودات وتمييز المسميات والمدلولات عن بعضها البعض، لا يمكن أن يحدث إلا باللغة. «لا سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلا بتوسط اللفظ... ولا سبيل إلى نقل مقتضى اللفظ عن موضعه الذي رتبّ للعبارة عنه، وإلا ركبت الباطل وتركت الحق، وجميع الدلائل تنطل نقل اللفظ عن موضوعه في اللغة.»<sup>(27)</sup> فوظيفة اللغة بلوغ اليقين والحقيقة والدقة في التعبير عن المسميات بالأسماء، وعن المعاني بالألفاظ، لأن حمل اللفظ على غير معناه يعني الغموض والإبهام واللبس. «وهكذا كل مسمى وُضع له إسم.»<sup>(28)</sup> فالكيفية التي بموجبها تقع الأسماء على المسميات، وتعرف بها حقيقة الأشياء تستند أولاً وأخيراً إلى المعيار اللغوي، بل إن الحقيقة ينبغي أن تمرّ باللغة وعبر اللغة، بل وفي اللغة أيضاً؛ واللغة عنده هنا، هي لغة الشرع. «وهذا ممّا قلنا: إنه تعالى يسمّي ما شاء بما شاء فهو خالق الأسماء والمسميات كلها.»<sup>(29)</sup> والتعرف على خطاب الله لنا إنما يتم من خلال اللغة، التي تعتبر في نظر أبي محمد وسيلة هامة تُمكننا من فهم كتاب الله والتلقي عنه؛ بل وهي التي تميّز الإنسان عن الحيوان، وهو يشير هنا إلى لغة اللسان ولغة العقل. «فلو لا اللغة لبطلت فضيلتنا على البهائم إذا لم يقع لنا التفاهم بالأسماء الواقعة على المسميات... ولولاها أيضاً لما استحققتنا أن يخاطبنا الله تعالى بهذه القوة العظيمة.»<sup>(30)</sup> ومن ثمة لا ينبغي إهمال اللغة أو الحطّ من شأنها، خاصة أنها من علوم الله التي علمها لعباده، واللغة من العلم الإلهي الذي علمه الله لنا.<sup>(31)</sup> قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾<sup>(32)</sup> لذا كان من الضروري تقديم لغة الشرع على لغة العرب. «لأنه يعتبر اللغة العربية الأصل هي التي نزل بها القرآن... الله هو واضع اللغة وموقفها، حمّل الألفاظ ما شاء من المعاني. فعلاقة الألفاظ بمعانيها لا تتدرج في إطار الزمان والفعل والمبادرة الإنسانية، بل تبقى في مستوى الخلق والإرادة الإلهيين، ولا يمكن للزّمني أن يتخذ حجة على اللازماني،

25 - ابن حزم: "الرسائل" (284/4).

26 - حسن بشير صالح: "علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين" دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط.1، 2003م

(ص.108).

27 - نفسه (284/4).

28 - نفسه (187/4).

29 - ابن حزم: "الإحكام" (523/1).

30 - ابن حزم: "الرسائل" (279/4).

31 - ابن حزم: "الفصل" (335/1).

32 - سورة البقرة [الآية:255].

كما لا يمكن للإنساني أن يتخذ دليلاً على الإلهي... ولذا فحمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مُقدّم على حمله على الحقيقة اللغوية.» (33) وأنه لا مجال لأصناف الألفاظ عن معانيها الموضوعية لها في الشريعة؛ فهذا ما يجب أن نفهمه خاصة إذا وضعنا في أذهاننا قاعدة طالما كررها أبو محمد: الله هو واضع اللغة وليس الإنسان، ولهذا فمن يحقّ له التصرف في الألفاظ أو الأسماء والمعاني أو المسميات هو الله عزّ وجل. ولغة الشرع تمحو عنده لغة عرب الجاهلية، وتنزع عنها المقياس والمعيار الذي يمكن أن يتخذ لضبط الأسماء والمسميات. وبهذا يتضح لنا سبب « إلهام ابن حزم على قراءة القرآن داخل مجاله التداولي الأصلي، الذي يتحدد باللغة العربية وأساليبها التعبيرية ومضامينها المفهومية كما كانت متداولة زمن النبي عليه الصلاة والسلام، وذلك في الحقيقة مضمون ظاهريته. إن إلهامه هذا، يدلّ على أنه قد أدرك بوضوح الطابع الخاص للخطاب الديني.» (34)

وتبرز أهمية علمي: اللغة والنحو ودورهما عنده في فهم النصوص الدينية، وفهم بناء وطريقة تركيب كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، وكيفية الاستنباط الصحيح. فمن لم يعلم النحو واللغة لم يعلم اللسان الذي به بين الله لنا ديننا وخاطبنا به، ومن لم يعلم ذلك فلم يعلم دينه... وفرضٌ عليه واجبٌ تعلّم اللغة والنحو، وعلى هذا فمن لم يتقن اللغة العربية حرام عليه الإفتاء، لأنه يتقول على الله بما لا يعلم، ولا علم له باللسان، وحرام على المسلمين أن يستفتوه أيضاً. (35) فاهتمامه باللغة نابع من ضرورة خدمة النص القرآني شكلاً ومنهجاً، نصّاً ومضموناً، ذلك لأن كلام الله ألفاظ وكلمات عربية، ومن ثمة كان لابد للدرس اللغوي أن يصبّ اهتمامه على ما بين دفتي المصحف لمعرفة معنى ومبنى الآيات معاً، وهذا ما انتبه إليه بعض الباحثين. (36)

فلفظ اللغة ورد في آيات كثيرة مرادفاً للسان، قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (37) وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ (38) وَفُسِّرَتْ الْآيَاتَانِ عَلَى أَنْ الْمَقْصُودُ بِاللِّسَانِ فِيهِمَا هُوَ اللُّغَةُ، لِأَنَّ « لِسَانَ كُلِّ قَوْمٍ هُوَ لُغَتُهُمْ.» (39) وثانيهما: أن إيقاع الكلمات المؤلّفات من الحروف يخرج من أعضاء حسية أهمها اللسان والحنق، فينقل الصوت من المتكلم إلى المستمع. فاللسان هو عضو النطق الأهم عند الإنسان، وبه يتم الكلام والبيان. (40) وهذا هو ذاته السبب الذي جعل القدامى يتخذون إسم اللسان شعاراً للغة، وهو ما نبّه إليه ابن خلدون (ت. 808هـ) بقوله: «اللغة هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانى ناشئ عن القصد بإفادة الكلام... العضو الفاعل لها

33 -) سالم يفوت: "ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس" المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط. 1986م (ص. 153).

34 -) محمد عابد الجابري: "تكوين العقل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط. 5، 1991م (ص. 309-310).

35 -) ابن حزم: "رسالة التلخيص لوجه التلخيص" ضمن "الرسائل" (162-163/3)

36 -) تمام حسان: "الأصول: دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. 1982م، (ص. 21-29).

37 -) سورة الشعراء. [الآية: 26].

38 -) سورة إبراهيم. [الآية: 14].

39 -) ابن حزم: "الفصل" (37/2).

40 -) ابن حزم: "الرسائل" (96/4).

وهو اللسان وهو في كل أمة بحسب اصطلاحهم»<sup>(41)</sup> وهذا يقتضي توفر جملة من العناصر هي: المتكلم أو مرسل الكلام، والسامع أو متلقي الكلام، إضافة إلى الوسط الذي ينتقل فيه الكلام، ثم الرسالة التي هي الكلام، أي الإشارات الدالة أو الحركات التي يؤدي من خلالها البيان.<sup>(42)</sup> وهاهنا تصوير دقيق لافت للانتباه، حيث تناول ابن حزم مسألة تحليل الكلام ومصادره من جهة، وجعل الكتابة جزءاً من اللغة من جهة أخرى. فهو يشير إلى الصوت المنبعث من الحنجرة واللسان وسائر الأعضاء المُعَبِّرة عمّا في النفس من معانٍ، أي مقاصد النفس ومدلولاتها التي يرتبط فيها المتكلم مع السامع؛ وهذا اللفظ سواء كان صوتاً أي الكلام، أو مكتوباً أو مشاراً إليه أو غير ذلك، فكله دالٌّ على مدلول ما. وهو ما نصّ عليه أيضاً ابن سينا، حين اعتبر الكتابة صورة من صور اللغة، لكنها غير منطوقة.<sup>(43)</sup> وبالتالي تتحدد الدلالة التي يتضمنها الخطاب اللغوي على ما يصدر عن المتكلم، ومدى قدرته على إفهام السامع بمراده من كلامه من جهة، وكيفية فهم السامع وإدراكه لدلالة ذلك الكلام من جهة أخرى وهما أمران عقليان. «وأما الصوت الذي يدل بالقصد فهو الكلام الذي يتخاطب الناس به فيما بينهم ويتدارسون بالخطوط المعبرة عنه في كتبهم... وهذه هي التي عبّر عنها الفيلسوف بأن سمّاها الأصوات المنطقية الدالة...»<sup>(44)</sup> أي الدالة على المعنى الذي يريده الإنسان، ويعني كذلك دلالة اللفظ على المعنى. فالحرف لفظ يدلّ على معنى تصوري ذهني، وهو نفس ما دعا إليه اللغوي السويسريّ دي سوسير DESAUSSURE (ت. 1913م) حين فرّق بين اللغة والكلام، مُقراً بأن اللغة هي مجموع الإتفاقات التي تضعها هيئة اجتماعية ما، لتمكّن أفرادها من ممارسة اللسان، والكلام هو العملية التي يقوم بها الأفراد المتكلمون.<sup>(45)</sup> وعلى هذا فاللغة تشمل جملة الأصوات والإشارات والحركات والخطوط، وكل ما يمكن أن يكون وسيلة اتصال وتخاطب. ومع أن الإنسان يشترك مع الحيوان في اللغة الطبيعية الفطرية الغريزية، إلا أن الإنسان يتميز عن البهائم باللغة التي فيها البيان، وإلا لزمه أن يكون مثلها.<sup>(46)</sup> لكن ما هو البيان؟

قد لا أكون مبالغاً إن قلت: إنّ أهم مسألة عالجهما أبو محمد هي البيان. «البيان: كون الشيء في ذاته ممكناً أن تعرف حقيقته لمن أراد علمه، والإبانة والتبيين: فعل المبين وهو إخراج المعنى من الإشكال إلى إمكان الفهم له بحقيقة، والتبيين: فعل نفس المبين للشيء في فهمه إياه، وهو الإستبانة أيضاً، والمبين هو الدال نفسه.»<sup>(47)</sup> فأبو محمد يطرح هنا إمكانية التعرف على المعنى الذي يدرك بناءً على المعنى الظاهر من دلالة الألفاظ، حيث أنه لا يجوز انتزاع المعنى من السياق والمضامين التي ورد فيها،

<sup>(41)</sup> - ابن خلدون: "المقدمة" تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان ط2، 1986م، (ص. 545).

<sup>(42)</sup> - ابن حزم: "الرسائل" (4/96-97).

<sup>(43)</sup> - "إحتياج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق، فاخترعت أشكال الكتابة، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي." ابن سينا: "العبارة" (ص. 2-3).

<sup>(44)</sup> - ابن حزم: "الرسائل" (4/105-106).

<sup>(45)</sup> (حسن بشير صالح: "علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين" (ص. 107).

<sup>(46)</sup> - ابن حزم: "الرسائل" (4/94-95).

<sup>(47)</sup> (ابن حزم: "الإحكام..." (1/39-40) و "الرسائل" (4/414).

بخلاف ما يقوم به القائلون من الفقهاء وغيرهم. « وهكذا فالبيان كفعل معرفي هو الظهور والإظهار، والفهم والإفهام، وكحقل معرفي هو عالم المعرفة الذي تبنيه العلوم العربية الإسلامية الخالصة، علوم اللغة وعلوم الدين.»<sup>(48)</sup> « والبيان: إسم جامع لكل شيء يكشف قناع المعنى حتى يفضي بالسامع إلى الحقيقة.»<sup>(49)</sup> كما أن البيان يمثل موضوعاً بالغ الأهمية في فهم النصوص وتفسيرها وتبيينها، ودراسة معاني الحدود ودلالات التراكيب

اللغوية؛ وإظهار المقصود بأبلغ لفظ، والكشف عن ماهيته وإظهاره ليبدو بارزاً واضحاً.<sup>(50)</sup>

ومن خلال المثال التالي الذي ضربه أبو محمد نستشف مُرادَه من البيان. « أو ترى إذ قال الله تعالى: ﴿يُخْرَبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾<sup>(51)</sup> أنه أمرنا قياساً على ذلك، أن نخرب بيوتنا بأيديهم وأيدينا، قياساً على ما أمرنا الله تعالى أن نعتبر به... أفيجوز لذي مسكة عقل أن يقول إن العبرة ههنا القياس.»<sup>(52)</sup> فابن حزم يرى أن القياس والتأويل غير جائزين هنا، لأنه لا يجب انتزاع الألفاظ من سياقها الظاهر، وتضمينها معنى خفياً لا يحتمله ذلك السياق؛ ولو أن معنى اعتبروا هنا هو قيسوا على حد تعبير البعض، لاقتضى الأمر أن يكون الله أمرنا قياساً على ذلك أن نخرب بيوتنا بأيدينا وأيدي الآخرين؛ في حين أن هذه الآية أبين شيء في إبطال القياس؛ لذا فإن معنى الإعتبار والعبرة هنا هو التفكير والتبيين.» ولا علم أحد في اللغة التي نزل بها القرآن أن الإعتبار هو القياس، وإنما أمرنا تعالى أن نتفكر... وأراد: هلاً اعتبرتم أي هلاً تبيّنتم»<sup>(53)</sup> لهذا أيضاً رفض أبو محمد القياس والتأويل، كما رفض التقليد من قبل، فاسحاً المجال أمام القارئ ليجتهد ويستنبط الأحكام ويفهمها بناءً على ظاهر النصوص؛ وما ذلك إلا لأن النصوص معقولة المعنى في ذاتها، ولذا أباح الإجتهد تبعاً لذلك، فالظاهر من النص أو المنطوق به، هو الذي يجب الإلتزام به لأنه الوارد إلينا من الله عزّ وجل. إن هذا الفهم، ليس فهماً واقعياً ساذجاً أو سطحياً كما قد يتصوره البعض، ولا جموداً أو تحجراً وعدم أعمال للعقل؛ بل إنه الإلتزام بالنصوص وحسب، ولأن ذلك ما تظهره الألفاظ، أي أن النص يعطيك ما فيه وما يدل عليه. ولذا وجب الوقوف عند حدود الدلالة الظاهرة للألفاظ، منعا للتحريف والتأويل، و الزيادة على النص كالتقصان منه. وما ذلك إلا لأن النص كاملٌ مقدس، وهو ما يعبر عنه ابن حزم بمنطق البيان. ولعله كان أول من استفاد استفادة عظيمة من اللغة، لبيان قيمة منهجه العلمي، في مناقشة مختلف العقائد والأفكار؛ فكان من

(48)- محمد عابد الجابري: "بنية العقل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1992م (ص.556).

(49) الجاحظ: "البيان والتبيين" تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.1975 (1/75-76).

(50)- البيان: الفصاحة... والكشف والتوضيح، مصدر: بان، وهو لازم ومعناه الظهور، وقد يكون متعدياً بمعنى الإظهار. التهانوي: "كشاف اصطلاحات الفنون" تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ط.1963م (126/1).

(51) سورة الحشر [الآية: 2].

(52) ابن حزم: "الإحكام" (2/404).

(53) نفسه. (2/403-405).



أوائل من اهتم بهذه النقطة من علماء الإسلام. «وقد علمنا يقينا وقوع كل اسم في اللغة على مسمّاه فيها... وأن الملح لا يسمى زيبيا... فإذا قد أحكم اللسان كل اسم على مسمّاه، لا على غيره، ولم يُبعث محمد ﷺ إلا بالعربية التي ندرجها، فالزيادة على ذلك زيادة في الدين وهو القياس، والنقص منه نقص من الدين وهو التخصيص، وكل ذلك حرام بالنصوص التي ذكرنا.»<sup>(54)</sup>

إن هذا التركيز على الظاهر رجاء أن تكون اللغة تعبيراً عن نظام فكري كامل، ولأبد من أن تضبط مبادئها وقواعدها ودلالاتها حتى يصاب الذهن عن الوقوع في الزلل أثناء محاولاته فهم النصوص، واستنباط أحكام الشريعة؛ وحتى لا يتلاعب المتلاعبون أو يُموّه المسفسطون، أو يتفلّت القائسون والمؤولون من سلطان النص، الذي يراد له أن يكون لجاماً ضرورياً لهم. وكان من الضروري أن يحاط النص بإطار ضامن لا نجده إلا في اللغة والمنطق، وهذا ما تبيّنه العبارة الآتية التي تتحدث عن أهمية اللغة، والدور المنوط بها لتؤدّيّه. «وَأَسْبِيلٌ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا بِتَوْسُطِ اللَّفْظِ... والأشياء على مراتبها التي رتبها عليها بارتها جلّ وعزّ، ولا سبيل إلى نقل مقتضى اللفظ عن موضعه الذي رُتب للعبارة عنه، وإلا ركبّ الباطل وتركت الحق، وجميع الدلائل تبطل نقل اللفظ عن موضوعه في اللغة، ولا دليل يصحّحه أصلاً.»<sup>(55)</sup> أي أنه لا تفكير بغير ألفاظ، ولا لغة بلا معان. فالألفاظ جوفاء فارغة إذا لم تعبّر عن حقائق التصورات، وبالمقابل تكون هذه التصورات الذهنية سرايا ووهماً إذا لم تحصنّها الحدود والألفاظ، وتعطي لها وجودها الفعلي وكيوتها الحقيقية والواقعية. «فليعلم أننا إنما ننظر المعاني بالألفاظ متفق عليها، لتكون قاضية على ما يغمض فهمه مما ليس من نوعها.»<sup>(56)</sup> وما ذاك إلا لأن الخطر يتهدد المعنى، إما بتحريفه أو تغييره. والحق أن توضيح المعنى على المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي) لا يقدم لنا إلا المعنى الحرفي أو معنى ظاهر النص، كما يسميه الأصوليون،<sup>(57)</sup> وهذا ما كان ابن حزم يبتغي الوصول إليه. إن الصراع الذي قام بين ابن حزم الملتزم بالمعنى المنطوق من ظواهر النصوص، وبين التأويليين ومعتمدي القياس، الذين اتهموه بالجمود والتحجر، يشبه إلى حدّ بعيد ما حدث في العصر الحديث حين كتب الناقد اللامع "م. أمبراس" مقالاً سنة: 1977م اعترض فيه على التفكيكيين والبنويين، معتبراً أن القراءة الذاتية للنص، هي إساءة قراءة: CALL READING ARE MISREADING وكل تفسير إنما هو إساءة تفسير. فحمل عليه التفكيكيون حملة شعواء، متهمين إياه بالجهل والجمود وتحجّر الفكر؛ ذلك لأن الفلسفة البنيوية، وكذلك التفكيكية أسستاً فلسفة التأويل:- الهرمينوطيقيا- "NEUTICS HERME" وألغتا توحد النص وتجانسه، مع مطالبتها بتعدّد القراءات وكذا التعدد اللانهائي لتفسير النص، وإعطاء الذات حرية تفسير النصوص كيفما شاءت. فالنص عندهم يتعدّد بتعدّد

<sup>54</sup> ( ابن حزم: "الإحكام" (530/2).

<sup>55</sup> ( ابن حزم: "الرسائل" (284/4).

<sup>56</sup> - نفسه.

<sup>57</sup> - تمام حسان: "اللغة العربية معناها وميناها" الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط. 1973م (ص. 337).

فَرَّاهُ وقرأته، وليس له معنى محدد، ولهذا فليس له تبعاً لذلك تفسير نهائي. وكثيراً ما هيمنت مشكلة العلاقة بين اللفظ والمعنى على تفكير فلاسفة اللغة وعلمائها، بل إنها شغلت مفكري الإسلام، من فقهاء وأصوليين، ومتكلمين ونحويين ومناطقية، وكانت محورا رئيسيا لإنتاجهم الفكري؛ بل إن دراسة علاقة الألفاظ بالمعاني تظهر أيضا العلاقة القائمة بين اللغة والمنطق، ولذا فإنه كثيرا ما تتداخل مباحث اللغة والمنطق، حتى يبدو أحدهما في صورة الآخر. (58) فلا عجب أن نجد ابن حزم من أوائل الذين اهتموا بهذا الموضوع. (59) «وقد علمنا ضرورة أن الألفاظ إنما وُضعت ليعبر بها عما تقتضيه في اللغة، ويعبر بكل لفظة عن المعنى الذي عُلقت عليه فمن أحالها فقد قصد إبطال الحقائق.» (60) ومن هنا فقد أثارت علاقة اللفظ بالمعنى انتباه أبي محمد، فحاول فهمها ومعالجتها على ضوء المنهج الظاهري الذي يتبعه. وما ذاك إلا لأن مذهب الظاهر الذي اعتنقه ابن حزم، يعتمد في فهم النصوص على ظاهرها، وتبيين معناها بلا غوص إلى باطنها، ولأ لقياس لفظ على آخر، ولأ لأصرف لفظ عن حقيقته المعلن عليها بوضوح إلى مجاز أو تأويل، وعدم تجاوزه إلى معان باطنية، فهذا كله قد ألزم ابن حزم أن يُعنى باللغة، لأنها عنده الوسيلة الأولى لفهم وإدراك المعاني. (61) وأما عن علاقة اللفظ بالمعنى، عنده فلا بد من وقوع الأسماء على المسميات، رابطا بينهما ومحددا العلاقة الوثيقة بين طبيعة اللفظ وطبيعة المعنى. «لأ سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلا بتوسط اللفظ، فلا سبيل إلى نقل موجب العقل عن موضعه من كون الأشياء على مراتبها التي رتبها عليها بارئها جل وعز، ولأ سبيل إلى نقل مقتضى اللفظ عن موضعه الذي رتب للعبارة عنه.» (62) إذ أن المعاني أو المسميات ما لم تحددها أسماؤها وألفاظها، تبقى مائعة ممتدة مطلقة وغير محدودة. فالأسماء في علاقاتها بمسمياتها تعبير عن المعاني التي وضعت لها، وهي خاصة بها، وكل لفظ موجود له معنى يقابله، لأن تقسيم الله الأنواع، تبعه تقسيم الكلمات والألفاظ في حيز هذه الأنواع، ولذا فلا يجب الفصل بينهما. وثانياً لأن الله خلقها وعلمها الإنسان، ومن ثمة فإن ابن حزم يحذر من تحميل اللفظ ما لا يحتمل، أو وضعه على غير ما وضعه الله له، وأن لا يُنقل عن موضعه إلا بدليل من النص. «وأما خصوص لفظ في نوع يراد به نوع آخر، فهذا خطأ لا سبيل إليه وهو باطل بالطبيعة والشريعة واللغة.» (63) مبيناً أن الله حدّ حدوداً فلا يجوز تعديها، فأما البرهان الطبيعي: «فقد علمنا ضرورة أن الأسماء إنما وضعت ليعبر بها عن المعاني التي عُلقت عليها وسميت بها... وأما اللغة فإنا نسال كل عالم وجاهل: ما البرُّ؟ فيقول: القمح... هذا ما لا يختلف فيه أحد من شرق الدنيا وغربها... فتعدوا الحدود وأوقعوا الأسماء على غير

58 - علي سامي النشار: "المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة" دار المعارف، القاهرة (ص.117).

59 - حسن بشير صالح: "علاقة المنطق باللغة..." (ص.113).

60 - ابن حزم: "الإحكام..." (78/1).

61 - عمر فروخ: "ابن حزم الكبير" دار لبنان للنشر، بيروت، ط 1، 1980م (ص.64).

62 - ابن حزم: "الرسائل" (284/4).

63 - ابن حزم: "الإحكام..." (464/1).

مسمياتها»<sup>(64)</sup> ومن هنا نفهم بالتحديد ما يقصده أبو محمد من أنه لا سبيل إلى نقل مقتضى اللفظ عن موضعه الذي وُضِعَ ورُتِّبَ له ذلك، لأنَّ العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة لازمة ضرورية، فالله خالق الأسماء والمسميات أو الألفاظ والمعاني جميعاً، ولا سبيل إلى الفصل بينهما، أو التصرف فيهما على غير ما يقتضيه الوضع اللغوي الذي هو من خلق الله أيضاً. ولهذا نجده يتمسك بظاهر النص في الفقه والأصول والعقائد وغيرها، بل ولهذا السبب أيضاً يوجب أخذ ما جاء في الشريعة على ظاهره، ويرفض تبديله أو تأويله إلا بدليل نصي، أو إجماع أو بمقتضى الحس والمشاهدة. فالأسماء موقوفة للتعبير عن مسميات ما، وبما تسمح به معانيها؛ فالله خالق اللفظ والمعنى ودلالات الأسماء والمسميات محددة سلفاً بالنقل -السمع- فَعَلَّ ذلك خالقُ اللغة<sup>(65)</sup>. ومن ثمة، فإنَّ « قول الله عز وجل يجب حمله على ظاهره، ما لم يمنع من حمله على ظاهره نص آخر أو إجماع أو ضرورة حس... وقد قلنا: إنه لا يجوز إطلاق إسمٍ على غير موضوعه في اللغة، إلا أن يأتي به نصٌّ، فنقف عنده وندري حينئذ أنه منقول إلى ذلك المعنى الآخر وإلا فلا.»<sup>(66)</sup> فالألفاظ وضعها الخالق للتعبير عن ما تقتضيه في اللغة، ليعبر كل لفظ عن المعنى الذي وضع له، وعلى هذا فهي لا تخرج عن هذا أبداً.

لذلك ركز على الجانب اللغوي، معتبراً إياه مفتاحاً ضرورياً لحل كل إشكال، وما دام أنه لا علم لنا إلا ما علمنا الله، فإنه تعالى إذا شاء نقل اللفظ عن موضعه إلى موضع آخر، فيكون له معنى جديداً تبعاً لذلك، لأنه وحده عز وجل الذي يُعَيِّنُ أسماء ومعاني الأشياء، فلفظ الزكاة مثلاً يعني لغةً: النماء والطهارة والصلاح، لكن الشرع جعله يعني مقداراً مالياً أو صدقة يخرجها المسلم، فتعيّن تحويل اللفظ إلى معناه الجديد هذا وكذلك الصلاة والصيام وغير ذلك<sup>(67)</sup>. فأبو محمد يبيح نقل اللغة عن ظاهرها إذا جاء النقل بذلك، والمسوّغ العقلي والمنطقي عنده لذلك، هو أن الله خالق اللغة وله الحق في نسخ وتبديل ما شاء منها أو أن يخرق النظام اللغوي الدلالي إذا أراد، كما كان له الحق في خرق الطبيعة بالمعجزات لتأييد الأنبياء والرسول، أما الناس فلا يجوز لهم ذلك، وقاعدته: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾<sup>(68)</sup>. ومما لا شك فيه ولا مرأى أن طبيعة اللغة، أي لغة تحتم على مستخدميها كي يصل إلى المعاني الصحيحة للألفاظ، أن يتناول اللفظة أو الجملة أو العبارة كاملة غير مجزأة، فإذا أخذنا جزءاً من كلمة أو بعضاً من جملة أو من عبارة دون بعضها الآخر، فإننا قد نصل إلى معنى مغاير أو مناقض أو قد لا نفهم شيئاً أصلاً. فلو قلنا مثلاً: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾<sup>(69)</sup> وفصلناها عما بعدها، فإن معناها يصبح وعيدا لكل مُصَلٍّ، وفيها نهي عن الصلاة، ولكن باستكمال

<sup>64</sup> - نفسه. (464/1).

<sup>65</sup> - ابن حزم: "الإحكام" (337/1) "الرسائل" (302/4) و "الفصل" (335/1).

<sup>66</sup> - ابن حزم: "الفصل" (335-336/1) وأما من استجاز خلاف ذلك فكلامه باطل، مؤداه إبطال الديانة. "الإحكام..."

(77/1).

<sup>67</sup> - ابن حزم: "الإحكام...". (337/1).

<sup>68</sup> - سورة الأنبياء [الآية 23].

<sup>69</sup> - سورة الماعون [الآية 4].

سياق النص القرآني - الآية- سيتضح المعنى الحقيقي لها، وهذا هو الذي أوقع البعض في الوهم والغلط عند بثهم للكلمات أو الجمل والعبارات من سياقها وإطارها العام. وهكذا بعدما طَبَّق أبو محمد التحليل اللغوي المنطقي، إنتهى إلى رفض القياس والتأويل في اللغة، لأنها عنده توقيفية، ومعنى ذلك أنها موقوفة من عند الله، ومحددة للتعبير عن معانٍ ثابتة وواحدة في كل اللغات. « المعاني في جميع اللغات واحدة لا تختلف وإنما تختلف الأسماء فقط، والأسماء هي الأصوات الظاهرة.»<sup>(70)</sup> ومن ثمة فإن اختلاف اللغات والألفاظ الواردة فيها لا يقود إلى أي اختلاف في المعاني، لأن اللغة تتأسس على المسميات ذاتها، ولهذا رفض التأويل لكونه غير منضبط - الهيرمينوطيقا- « ونحن لا نقول بالتأويل أصلاً إلا أن يوجب القول به نص آخر أو إجماع أو ضرورة حسّ ولا مزيد، فمن ادعى تأويلاً بلا برهان فقد ادعى ما لا يصح... ودعواه باطلة.»<sup>(71)</sup> وهذا الإتجاه الطاغي على ابن حزم المنطقي اتجه لا يفصل الفكر عن اللغة، بل ينظر إلى العمليات الفكرية المنطقية على أنها عمليات لغوية، وإن تركيزه على الجانب اللغوي، كان بهدف حل أي إشكال قائم في مختلف العلوم، خاصة في الفقه والأصول والكلام، وغير ذلك من العلوم الإسلامية. لكننا مع ذلك نتساءل: لماذا يتمسك أبو محمد بظاهر اللفظ إلى هذا الحد؟.

إن الجواب عن ذلك في نظري، هو أن الظاهر عند ابن حزم هو النص نفسه، وليس رتبة أقل أو أكثر يقينا منه، فهو الذي يحفظ للغة هويتها وثباتها، أي تداولها الثابت بين الجميع، لأن اللغة واحدة لدى العالم والجاهل، الخاص والعام، المتنف الموسوعي والأمي أو محدود التعليم وغيرهم، ولكونها من عند الله فقد وجب على الجميع الإنصياع والإنقياد لها، واستخدامها والتفكير بها للوصول إلى معرفة الأشياء على حقيقتها، ولكونها ظاهرٌ لا خفاء فيه ولا باطن له، لذا فإنه لا يجوز صرف الألفاظ عن ظاهرها أو عن معانيها الظاهرة بالتأويل أو القياس والتعليل، لأن البلية ستأتي من هذا الجانب.<sup>(72)</sup> ولعل المُحدّثين قد اهتموا إلى حل لهذه المشكلة العويصة، بوضع المعاجم الفلسفية والزراعية والطبية ونحوها.<sup>(73)</sup> وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإعتناء بالمعنى، نجده المحور الذي دارت حوله رحي الفلسفة المعاصرة. « إذ أن فكرة المعنى لم تشغل الفلسفة التحليلية فحسب، بل شغلت أيضا الفينومينولوجية والبرغماتية والبنويوية وغيرها، ولهذا ظهرت تصنيفات عديدة حول فكرة المعنى.»<sup>(74)</sup>

وثمة مسألة لغوية هامة أشار إليها أبو محمد، وهي علاقة الإسم بالزمان: « الإسم صوت موضوع باتفاق لا يدل على زمان معين... وقولك: "بعبير" لا يدلّ على زمان

(70) - ابن حزم: "الرسائل" (107/4).

(71) - نفسه. (100/3).

(72) - ابن حزم: "الرسائل" (162/4) و "الإحكام... (33/1). وينظر: سالم يفوت: "ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس" (ص. 119).

(73) - عبد اللطيف شرارة: "ابن حزم رائد الفكر الإسلامي" منشورات المكتب التجاري، بيروت، د.ت.ط. (ص. 90).

(74) - صلاح إسماعيل: "فلسفة اللغة والمنطق - دراسة في فلسفة كواين" - دار المعارف، القاهرة، ط. 1995 (ص. 176).

معين، لا حال ولا ماض ولا مستقبل...»<sup>(75)</sup> والمراد بذلك أن ألفاظ اللغة ليست عرضة للتغيير الدلالي، والزمن ليس فيصلاً في توضيح أو توسيع أو تحديد وضبط دلالات الألفاظ، بل قد تتدخل عوامل أخرى في هذا الأمر، أي أنه قد يتسع معنى اللفظ وقد يضيق، وهذا يحدث أحياناً باتفاق واصطلاح أهل اللغة، كاتفاق العرب على أن سمّت الحيوان الطويل العنق، الأحدب الظهر، العالي القوائم، القصير الذنب: "بعيراً"، واتفاق العجم على أن سمّته باسم آخر؛ وكل تلك الأسماء دالة على الحيوان الذي ذكرناه دلالة واحدة، وهكذا كل مسمى وضع له إسم، وهو ما أشار إليه ابن سينا بمصطلح التواطؤ اللغوي.<sup>(76)</sup> فالدلالة تعني استمرار الإستعمال المتعارف عليه، بسبب رضا المتخاطبين به، والمراد من ذلك أن الأسماء أو الألفاظ يجب أن تحتفظ بمعانيها الثابتة نصاً، وبمدلولاتها المتعارف عليها اصطلاحاً، حتى لا يقع اختلال في التفكير أو عدم اتفاق بين الناس مما قد ينجرُّ عنه فساد في التصور والتفكير والإستدلال. ولعل ذلك أيضاً ناجم عن افتقار التحليل اللغوي لقواعد ومبادئ المنطق، واللفظ أو الإسم لا يجرأ، لأنه إذا جُرئ لم يدلّ على أيّ معنى. «الإسم صوت موضوع باتفاق... وإن فرقت أجزاءه لم تدل على شيء من معناه... وقد ظن قوم جهال أن من الأسماء ما يدل شيء من أجزائه على شيء من معناه، كقولك: "عبد الله"، فإن "عبداً" يدل على معنى... غير المعنى الذي يدل عليه "عبد الله"، أي أنه لا يدل على المعنى الذي قصد بتسمية الرجل "عبد الله".»<sup>(77)</sup> أي أن اسم: عبد الله، إسم لذاته، فلا توجد للفظ: "عبد" من حيث هي جزء من: "عبد الله" دلالة على شيء البتة. وحيث أن الدال بلفظة "عبد الله" على هذا النحو، لا يدل على العبد على انفراده في هذا الموضع بشيء أصلاً. لأنه جزء لفظ، فلا يتوقع أن يدل بانفراده على أحد أجزائه حتى يأتي اللفظ المركب بتمامه، ليلتئم به كمال اللفظ وتكتمل به الدلالة المرادة، فيدل مجموع اللفظ على معنى ما، ولا يدلّ جزؤه على شيء من معناه، من حيث هو جزء له؛ وهو أيضاً ما نبّه إليه ابن سينا (ت. 428هـ) حين فرّق بين اللفظ المركّب واللفظ البسيط.<sup>(78)</sup>

فلا غرو إذن أن نجد ابن حزم يشدّد على ضرورة استخدام الألفاظ، ليعلم السامع ما يريده المتكلم، وإلا فإن اللغة تفقد قيمتها وأهميتها. «والمعلوم بأول العقل، أن اللفظ يُفهم منه معناه لا بعض معناه، ولا شيء ليس من معناه، ولذلك وُضعت اللغات ليفهم من الألفاظ معانيها.»<sup>(79)</sup> فهذه هي حقيقة البيان التي ينشدها أبو محمد، ولا مندوحة بعدئذ أن يكون حديثه عن أنواع الألفاظ. إذ اللغة عنده تنقسم إلى ألفاظ تدل على معان، وأخرى لا تدل على أي معنى، وهذا

<sup>(75)</sup> - ابن حزم: "الرسائل" (187/4).

<sup>(76)</sup> - "الإسم: لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان." ابن سينا: "العبارة" تحقيق: محمود الخضري، الهيئة المصرية للتأليف، القاهرة، ط. 1970م (ص. 3-4-7).

<sup>(77)</sup> - ابن حزم: "الرسائل" (187/4).

<sup>(78)</sup> - ابن سينا: "العبارة" (ص. 8-9).

<sup>(79)</sup> - ابن حزم: "الرسائل" (277/4) "ولو لم يكن لكل معنى اسم منفرد به لما صحّ البيان أبداً... والمراد باللغة إنما هو الإفهام." "الإحكام" (336/1).

الذي لا يدل على أي معنى لا وجه للإستعمال به لأنه لا يحصل لنا منه فائدة، ويلزم عنه تجاوز هذه الألفاظ أو الأسماء، لأنه لا معاني ولا تسميات لها. وهذا مثل: "الغول" و"العنقاء" و"التسناس" وجميع الخرافات، كما لا يلزم أن يكون من إسمه "عبد الله" أن يكون عابداً لله حقيقة.<sup>(80)</sup> ويبدو أننا إزاء نمطين من المعرفة، إحداهما الأسماء أو الألفاظ ذات الوظيفة المعرفية (cognitive) وتقوم فيها اللغة بوصف أشياء واقعية، لأن فيها إخباراً عن هذه الكائنات الموجودة، ووظيفة غير معرفية (non-cognitive) وتتدرج تحتها الكائنات أو الأشياء الّلاموجودة. فالتسمية هي إشارة أو رمز دال على شيء ما، وأما الإسم فوظيفته أن يفصل المعاني بعضها عن بعض، ولأشياء سوى ذلك، وكلاهما لا يقدم معنى اللفظ ولا مدلوله، لأنه ليس لهما سوى وظيفة إشارية رمزية، بخلاف المسمى الذي ترتبط به المعاني التي هي إما أعيان قائمة أو ذوات ثابتة. أما إذا لم يكن أو لم يوجد مسمى، فلا معنى ولا مدلول له بل هو في حكم المعدوم. «إن كل اسم ينطق به ويوجد ملفوظاً أو مكتوباً فإنه ضرورة لأبد له من أحد وجهين: إما أن يكون له مسمى فهو موجود وهو شيء حينئذ، وإن كان ليس له مسمى فأخبارنا بالمعدوم... فصحّ أن المعدوم لا يُخبر عنه.»<sup>(81)</sup> ويستدل ابن حزم على ذلك بلفظ: العنقاء الذي تشير تسميته لشيء ما، ولكن مع ذلك لا مسمى للعنقاء، ونحوها من الأسماء والألفاظ التي لا حقيقة لها. «وتميّنا للمريض الصحة، إنما هو إخبار عن ذلك الإسم الموجود، وأنه ليس له مسمى، ولا تحته شيء.»<sup>(82)</sup> وكذلك من ادّعى الغول والعنقاء وجميع الخرافات.<sup>(83)</sup> وكأني به يشير إلى أن الشيء لا يمكن أن يكون موجوداً وظاهراً بالنسبة لنا، إلا إذا كان له مسمى ومعنى، أو هو كائن فعليّ وموجود حقيقي، وبهذا نعرفه وندرك هويته، وإلا كان مجرد فكرة مثالية أو صورة خيالية لا حقيقة له؛ وبالمقابل يشير ابن حزم إلى وجود كائنات أو معان بلا ألفاظ ولا أسماء دالة عليها، في إشارة واضحة منه إلى عجز اللغة أحياناً عن أن تجاري الفكر. حيث يكون المعنى أرحب وأوسع مجالاً، في حين تضيق اللغة على أن توقع على كل نوع إسماً تفرده به.<sup>(84)</sup> ويضرب ابن حزم على ذلك مثلاً عن الأنواع الكثيرة من الحيوانات والحشرات التي تنشأ عن التعفن والرطوبة، ومع أنها معلومة لنا بالرؤية، لكن لا نعلم لها أسماء؛ بل إن ابن حزم نفسه يذهب أحياناً إلى أنه «لو كانت اللغة أوسع حتى يكون لكل معنى في العالم إسم مختص به، لكان أبلغ للفهم وأجلى للشك وأقرب للبيان.»<sup>(85)</sup> وفي ذلك تأكيد منه على عدم مجازاة الألفاظ والدوال للمعاني والمدلولات. وهو أيضاً ما نجده عند بعض اللغويين كالسيوطي (ت. 911هـ) الذي

<sup>(80)</sup> ابن حزم: "الفصل" (185/3) و "الرسائل" (104-188/4) و "حجة الوداع" (147/1) و "الإحكام" (98/1). فهذه الألفاظ وإن كانت دالة إلا أنه لا معنى لها، وإنما يراد من خلالها ترك أثر ما على النفس، فهي وإن كانت أسماءً إلا أنها لا تدل على مسمى بعينه.

<sup>(81)</sup> - ابن حزم: "الفصل" (185/3).

<sup>(82)</sup> - نفسه.

<sup>(83)</sup> - ابن حزم "الإحكام" (98/1).

<sup>(84)</sup> - ابن حزم: "رسالة التقريب لحد المنطق" ضمن "الرسائل" (107/4).

<sup>(85)</sup> - ابن حزم: "رسالة مراتب العلوم" ضمن "الرسائل" (67/4).

يذهب إلى أنه: «ليس لكل معنى لفظ؛ بل المعاني كثيرة وغير متناهية ولذا لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ، لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تنتهي والألفاظ متناهية.» (86)

وللتأكيد على ضرورة بيان الشريعة بعلم اللغة، نأخذ مسألة أفعال العباد بين الجبر والإختيار، حيث تعتبر هذه المشكلة من أعقد المسائل في الفكر الإنساني عموماً والفكر الإسلامي خصوصاً، بل وأهمها على الإطلاق، ولأ عجب أن يُفرد لها ابن حزم حيزاً هاماً من حديثه، وأن يتجشم في سبيل ذلك الرد على سائر الطوائف الكلامية التي جعلت من "الفعل" في المستوى الإنساني، هو نفسه في المستوى الإلهي، مما يترتب عنه مشاركة العبد لله عز وجل، لهذا رفض القول بالجبر (87) لمخالفته النص والحس والعقل واللغة. «ذهبت طائفة إلى أن الانسان مجبر على أفعاله، وأنه لا استطاعة له أصلاً، وهو قول جهم وطائفة من الأزارقة، وخطأ هذه المقالة ظاهر بالنص والحس وباللغة.» (88) مشيراً إلى أن هؤلاء احتجوا على ذلك بأن الله فعّال، ولما كان كذلك، فلا أحد فعّال غيره، والإنسان تبعاً لذلك لا يوصف بكونه فاعلاً، لأنه لا فاعل في الحقيقة إلا الله وإضافتنا الفعل للعبد إنما هو على سبيل المجاز، كقولنا: مات زيد، وتحركت الشمس، وقام البناء؛ وإنما فعل الكلّ الله، حيث أن زيدا أماته الله، والبناء أقامه الله، وهكذا...

وقد رد ابن حزم على الجبرية بأن الله تعالى نصّ على أننا نفعل ونعمل ونصنع، قال الله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأحقاف [الآية 14]. ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ سورة الكهف [الآية 30]. ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ سورة المائدة [الآية 79]. فأثبت الله الفعل للعبد ونصّ على أن له عملاً وفعلاً، لأنه «بالحواس وبضرورة العقل وبديهته علمنا يقيناً علماً لا يخالغ فيه الشك، أن بين الصحيح الجوارح وبين من لا صحة لجوارحه فرقا... لأن الصحيح الجوارح يفعل القيام والقعود مختاراً لهما دون مانع، وأن الذي لا صحة لجوارحه لو رام ذلك جهده لم يفعله أصلاً.» (89) وأما قولهم بأن الإنسان فعّال وفاعل وكذلك الله تعالى، فإنما ذلك مثل قولنا عن الله وعن العبد: إنه حيّ كريم حلِيم وهكذا... «فالله خلق فينا الفعل وخلق اختيارنا له، فالخلق الذي أوجبه الله تعالى لنفسه ونفاه عن غيره، هو الإختراع والإبداع وإحداث الشيء من لا شيء بمعنى من عدم إلى وجود، وأما الخلق الذي أوجبه الله لغيره فإنما هو ظهور الفعل منهم فقط وانفرادهم به، والله خالقه فيهم...» (90)

ويبقى ابن حزم مخلصاً في منهجه هذا، فاللغة عنده وسيلة إيضاح وتقريب، والعلوم النظرية أحوج إلى سهولة اللفظ وبيان العبارة؛ (91) على أن الذي أوجد الخلاف في فهم التعابير في

86 - السيوطي: "المزهر في اللغة" ضبط وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، د.ت.ط. (41/1).

87 - الجبر: نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب، والقائلون بذلك هم الجهمية. الشهرستاني: "الملل والنحل" (110/1)

88 - ابن حزم: "الفصل" (47-48-74/2) والجدير بالذكر هنا هو أنه يصنف الأشاعرة والمرجئة والخوارج، وبعض أهل السنة ضمن القائلين بالجبر.

89 - ابن حزم: "الفصل" (48-49/2) و "الرسائل" (199/4).

90 - ابن حزم: "الفصل" (84/2)(49-50/2)

91 - سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم (دمشق، 1963)، (ص23).

نظرة، تحميل اللفظ أبعد مما يقتضيه، وهذه عنده بديهية نكاد نجدها في معظم اللغات المعروفة والمتداولة بين الناس.<sup>(92)</sup> وعند أخذنا نموذجاً لهذا الجانب، يتبين لنا اهتمام ابن حزم الواضح فيه، فهو عندما يبحث مسألة القدر، يبدأ بتعريفه لغوياً، فيقول: "والقدر في اللغة العربية: الترتيب والحد الذي ينتهي إليه الشيء، قال تعالى: "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" [سورة القمر: 49]. وهكذا يحدد مفهوم هذه اللفظة ليصل إلى تعريف سرعان ما يسيطر به على فكر القارئ: "ومعنى القضاء والقدر: حكم الله تعالى في شيء بحمده أو ذمه، أو تكوينه أو ترتيبه على صفة كذا إلى وقت كذا..."<sup>(93)</sup> وأنت ترى في هذا بحثاً لغوياً، لا ينسى فيه أن يرد شبه الخصوم، لأنه ينبه على أن البعض ظنوا أن كثرة استعمال المسلمين هاتين اللفظتين، بأنها تعني معنى الإكراه والإجبار وهذا هو الباطل عينه؛ ومن النصوص الدالة والمؤكدة على ضرورة الإذعان لقدر الله، لكن ليس إذعانا على طريقة العامة من الناس الذين لا يفهمون حقيقة القدر، ولهم تصور خاطئ عنه، وهو ما يرفضه أبو محمد. «ذهب بعض الناس لكثرة استعمال المسلمين هاتين اللفظتين -القضاء والقدر- إلى أن ظنوا أن فيهما معنى الإكراه والإجبار وليس كما ظنوا.»<sup>(94)</sup> أي أن ما يشاع عنهما من معان خاطئة كالقسر والإلزام والإكراه، ولّد فكرة خاطئة ومجافية للحقيقة لهذين المصطلحين، ولهذا فإن المعنى الصحيح والدقيق لهما هو: الحكم والإخبار، إضافة إلى الترتيب والتنظيم، ولهذا «فإن معنى القضاء والقدر... حكم الله تعالى في شيء بحمده أو ذمه، أو تكوينه أو ترتيبه على صفة كذا إلى وقت كذا...»<sup>(95)</sup> لأن المجبر في اللغة: "هو الذي يقع منه الفعل بخلاف اختياره وقصده، فأما من وقع فعله باختياره وقصده فلا يسمى في اللغة مجبراً."<sup>(96)</sup> وهكذا يتضح بجلاء أن مهمته لم تكن مقتصرة على عرض آراء العقائد ومقالات الفرق، بل إنه حريص على توضيح الحقيقة كاملة للقارئ، لكي يتبين له ماهية هذه الألفاظ ومدلولها اللغوي مما قاده إلى الاستعانة بلعموم اللغة المختلفة والمتشعبة، ونرى ذلك واضحاً على سبيل المثال، عند مناقشته مسألة: "تكوين الكفر والفسق" فهو يستدل بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: 55] فابن حزم باستدلاله بهذه الآية أراد القول بأن الله عز وجل أراد أن يموتوا وهم كافرون، ودليله عليه بحث لغوي وهو أن القاف في: "تَرْهَقَ" مفتوحة بلا خلاف من أحد من القراء، معطوفة على ما أراد الله عز وجل "... أن يعذبهم بها في الدنيا، والواو تدخل معطوف في حكم المعطوف عليه بلا خلاف من أحد في اللغة التي خاطبنا بها الله تعالى."<sup>(97)</sup> وإذن فلا يوجد في معناها ما يتضمن إلغاء حرية إختيار وفاعلية العباد وإرادتهم، كما أنهما لا يتضمنان أي معنى من معاني الإكراه. فإذا استوعبنا هذه الفكرة، فإنه ينبغي أن ندرك تبعاً لذلك، أن الله يدبر هذا العالم بحكمه وقضائه وقدره، أي بتنظيمه له وترتيبه ضمن الحدود والقوانين والسنن الثابتة المطردة، وفي أوقات محددة، وضمن مقادير معينة، وهذا الأمر شامل لجميع مخلوقات الله بما فيها الإنسان.

<sup>(92)</sup> ابن حزم: "الفصل" (195/1)، (126/3).

<sup>(93)</sup> ابن حزم: "الفصل" (77/3 - 78).

<sup>(94)</sup> - ابن حزم: "الفصل" (72-73/2).

<sup>(95)</sup> - نفسه. (73/2).

<sup>(96)</sup> ابن حزم: "الفصل" (35/3).

<sup>(97)</sup> ابن حزم: "الفصل" (188/3).



«واعلم فيما تعلم من ذلك، أن كل قدرة لمخلوق أو مشيئة أو إرادة، فالله مالكتها كما هو خالقها، لم ينفرد المخلوق بحال يملكه، ولا أمر يقدره... أمرُ الله فوق أمره، ويد الله فوق يده ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (98) وما كَسَبَ ابن آدم من خير وشر فهو عامله وكاسبه، له النية فيه والمباشرة بفعله.» (99)

وهنا ينبغي أن نتذكر أن معنى الكسب عند ابن حزم، هو الإستضافة التي تتجلى في إضافة الله الفعل للعبد مع أنه خالق الفعل وفاعله ومخترعه، غير أن فعل الله كما سبق؛ هو الإيجاد من العدم، أما فعل العبد فهو الإظهار له (100) فحسب، وإنفاذه والإفراد به. مستدلاً بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ (101) «وصحَّ بكل ما ذكرنا أن إضافة كل أمر في العالم إلى الله تعالى هي على غير إضافته إلى من ظهر منه، وإنما إضافته إلى الله لأنه خلقه، وأما إضافته إلى من ظهر منه أو تولد عنه، فلظهوره منه اتباعاً للقرآن ولجميع اللغات، ولسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم.» (102) ويضرب أبو محمد لذلك مثلاً بعملية البذر والزرع الإلهية والإنسانية، فالزرع الذي نفاه الله عن الناس هو الخلق والإبداع، وإخراجه من العدم إلى الوجود، وأما الذي أوجبه وأضافه للناس منه، فهو ما ظهر على أيديهم من بذر وزرع ونحوه، فاخترع الفعل من الله، بينما اختيار فعل دون غيره من فعل العبد في نطاق ما لا يتجاوز قدرته وطاقته، وهذا هو الكسب؛ أو بمعنى آخر: إن الإنسان حرٌّ في أفعاله واختياراته، لكن ضمن دائرة حدود الله وحكمه وأوامره، وتدييره الكوني والنظام الذي تسيير الطبيعة عليه وفق ما قرر الله لها. «وما فارقك القدر في حال من حالاتك... وفي قدر الله كنت وفي قدر الله أنت، وفي قدر الله تكون، وإنما عليك أن تعمل... واعلم أن عمالك من قدرك، وأن عجزك من قدرك، فمن قدر الله إلى قدر الله، لا زائغاً عنه ولا خارجاً منه.» (103) فالكسب الحزمي يعتمد على القوة الممنوحة من الله للعبد. «فلا فعل لأحد البتة إلا بالقوة... ولا يفعل أحد خيراً ولا شراً إلا بقوة أعطاه الله تعالى إياها... فأخبر الله تعالى أنه هو الذي ألهم بالتقوى والفجور.» (104) فالله يقوي العبد على القيام بفعل الخير أو الشر، ويعينه على إظهارهما بهذه القوة المسماة أيضاً إلهاماً، قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ سورة الشمس [الآية 08]. والحقيقة أنه ليس ثمة اختيار مطلق، ذلك أن العالم يسير وفق نظام محكم دقيق لا يتغير إلا بأمر من الله تعالى، وإرادة الإنسان كامنة داخل هذا النظام لا خارجه. ونظراً لكون الإنسان محكوماً بقوانين الطبيعة وعلاقتها السببية التي خلقها الله. وعندما يصل إلى قول الإسكافي (105) بأن الله تعالى لم يخلق العبدان ولا الطنابير ولا المزامير، يرد ابن حزم عليه هذا الافتراض: " فلو حلف إنسان أنه لا يشتري طنبوراً،

(98) - سورة الأعراف [الآية 188].

(99) - ابن حزم: " الرسائل " (401-402/4).

(100) - ابن حزم: " الفصل " (84-94/2) (201/3).

(101) - سورة الواقعة [الآيتين 63-64].

(102) - ابن حزم: " الفصل " (201/3).

(103) - ابن حزم: " الرسائل " (403/4).

(104) - نفسه (54-55/2) (109/2-87).

(105) ( الإسكافي (ت24هـ) من أئمة المعتزلة اشتهرت عنه هذه المقولة التي ذكرها ابن حزم، ترجمته عند ابن النديم: " الفهرست " (ص231)

فاشترى خشباً لم يحنث، ولو حلف أن يشتري خشباً فاشترى طنبوراً لم يقع عليه حنث، لأن الطنبور في اللغة يقع على اسم الخشبية...<sup>(106)</sup> وهو بهذا يضع خصمه بزواية ضيقة ثم يأتيه بدليل شرعي وهو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [السجدة: الآية 4] وبهذا يثبت ابن حزم كون الأشياء مخلوقة بنص القرآن.

وربما لجأ ابن حزم في نهاية كلامه على بعض المسائل إلى تلخيص رأيه على شكل خلاصة لغوية مركزة، ففي بحثه لمسألة تكوين الكفر يستغرق صفحات، ويختمها بقوله: "فإذا جاءت النصوص كما ذكرنا متظاهرة لا تحتمل تأويلاً بأن الله عز وجل أراد ضلال من ضل وشاء، وكُفر من كفر، فقد علمنا أن كلام الله تعالى لا يتعارض، فما أخبر عز وجل أنه لا يرضى لعباده الكفر، فبالضرورة علمنا أن الذي نفى عز وجل هو غير الذي أثبت، فإذن لا شك في ذلك، فالذي نفى تعالى هو الرضا بالكفر، والذي أثبت هو الإدارة لكونه والمشية لوجوده، وهما معنيان متغايران بنص القرآن وحكم اللغة."<sup>(107)</sup>

والحقيقة التي يجب أن تعلن هي: أن أبا محمد تعامل مع اللغة « بفهم شمولي حيث استوعب المستوى الصوتي والمستوى النحوي والمستوى الصرفي والمستوى الدلالي، ومستوى اللغة على اللغة أو ما يسميه باب: "القول على القول"<sup>(108)</sup> وله في ذلك آراء قيمة تجعل من عمله على هذا الصعيد عملاً متميزاً بالأصالة والإثارة... مما ينبئ عن فهم دقيق للغة.»<sup>(109)</sup> حيث كانت آراؤه أساساً يمكن أن يتكئ عليها من يُقعد لنحو ظاهري في أمر فساد العلل.<sup>(110)</sup> كما أنه اعتنى باللغة من جميع جوانبها، بألفاظها وتراكيبها نحوها- وبلاغتها وسبل الإشتقاق منها، ومقارنتها باللغات الأخرى<sup>(111)</sup>

وعنايته باللغة كانت بالغة من جميع جوانبها، حيث أحلها المكانة الرئيسية في مجال اهتمامه؛ وكونه ظاهرياً فقد اعتمد على النصوص، بل إن مذهبه الظاهري ألزمه الإعتناء باللغة لأنها الوسيلة الأولى لفهم المعاني، وتكاد الكلمة تجمع على أن أجمل لغة كُتبت بها الشريعة وضوحاً وإشراقاً هي لغة ابن حزم، يتضح هذا لمن قرأ كتبه في الأصول والفقه وغيرهما.<sup>(112)</sup> ولأشك أن منهجه في تحليل اللغة دقيق، وفهمه وضبطه لها عميق، حين قام بمحاولة فريدة لم يسبق إليها، وهي اعتباره أن النص له دلالة ظاهرة يفهمها القارئ ولو كان ذا لغة بسيطة، وعليه فإنه لا تكلف ولا تعمق ولا تأويل في دين الله، فكل ذلك جلي واضح.»  
واعلموا أن دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه، وجهر لا سرّ تحته.»<sup>(113)</sup> وإنه على الرغم من

<sup>106</sup> (ابن حزم: "الفصل" (188/3)).

<sup>107</sup> (ابن حزم: "الفصل" (118/3) (86/3)..

<sup>108</sup> (ابن حزم: "الرسائل" (190/4)).

<sup>109</sup> - أنور خالد الزعبي: "ظاهريية ابن حزم الأندلسي" المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط1، 1996م (ص.125).  
<sup>110</sup> - ينظر: مصطفى عليان، مقال: "ابن حزم والنحو الظاهري" (ص.53) وسعيد الأفغاني: "نظرات في اللغة عند ابن حزم" (ص.51).

<sup>111</sup> - يبدو أن ابن حزم يتقن اللغتين: العبرانية والسريانية. ينظر: "الإحكام..." (29/1) وأضاف سعيد الأفغاني اللاتينية: "نظرات..." (ص.35).

<sup>112</sup> - سعيد الأفغاني: "نظرات في اللغة عند ابن حزم" (ص.41) عبد الكريم خليفة: "ابن حزم" (ص.105-106) عمر فروخ: "ابن حزم الكبير" (ص.64).

<sup>113</sup> - ابن حزم: "الفصل..." (320/1).

أن دين الله واضح تمام الوضوح، إلا أن عقول بعض الناس ليست واضحة، فلا تبصر الحقيقة ولا تكاد تصل إليها، ومن ثمة يحدث التعارض والإختلاف؛ ومما نبه إليه أيضا ابن حزم قبل غيره، تنبيهه إلى كيفية زوال واضمحلال اللغة التي: «يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها... وأما من تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوهم... فمضمون منهم موت الخواطر وربما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم وعلومهم، هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة...» (114)

### ثانيا: الإستدلال باللغة على مسائل العقيدة عند الإمام القسطلاني:

أحمد شهاب الدين أبو العباس القسطلاني المصري الشافعي (851هـ-1448م/923هـ-1517م) العلامة الحجة، المحدث الفقيه والمقريء، صاحب كتاب: "المواهب اللدنية بشرح المنح المحمدية" والذي قيل فيه:

الحافظ المسند ذي الإتقان \*\*\* أحمد المعروف بالقسطلاني. (115)

تكلم القسطلاني عن الخلاف الذي احتدم أواره، بين مختلف الطوائف التي تناولت مسألة أفعال العباد، محاولا الرد على فرقتي: القدرية والجبرية (116) مشيرا عند شرحه لكلام الإمام البخاري محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، والذي جاء فيه: "وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مخلوق مكوّن." (117)

قال القسطلاني معلقا: "مكوّن: بفتح الواو المُشدّدة، وقال المُصنّف 118 في كتابه: "خلق أفعال العباد": واختلف الناس في الفاعل والمفعول. فقالت القدرية: الأفاعيل كلها من البشر، وقالت الجبرية: كلها من الله، وقالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد؛ ولذلك قالوا: "كُنْ" مخلوق، وقال السلف: التخليق: فعل الله وأفاعيلنا مخلوقة، ففعل الله صفة الله، والمفعول من سواه من المخلوقات." (119)

وفي بيانه لقوله تعالى: "والله خلقكم وما تعملون" (120) قال القسطلاني: "أي والله خلقكم وخلق عملكم وهو التصوير والنحت، كعمل الصانع السوار، أي صاغه. فجوهرها بخلق الله، وتصوير أشكالها وإن كان من عملهم فيخلق الله تعالى أقدارهم على ذلك؛ وحينئذ فـ"ما" مصدرية، على ما اختاره سيبويه لاستغنائها عن الحذف والإضمار. (121) منصوبة المحل عطفاً على الكاف والميم في: خلقكم." (122) ثم ذكر نقولاً أخرى منها: "وقيل: هي 123

(114)- ابن حزم: "الإحكام" (1/30-29).

(115)- "فهرس الفهارس" (967/2). "النور السافر" (ص106-107) "الكواكب السائرة" (1/127-126).

(116)- فالقدرية غالت في إثبات اختيار العبد لأفعاله، حتى جعلته خالقا لأفعاله، بخلاف الجبرية التي نفت الفعل كلية عن العبد، وأسندته إلى الله تعالى.

(117)- البخاري: "الجامع الصحيح" (6/1712) كتاب: "التوحيد". رقم الباب: 27م.

(118)- أي البخاري. وينظر كتابه: "خلق أفعال العباد" ص137.

(119)- القسطلاني: "إرشاد الساري" (10/415).

(120)- سورة الصافات (96). وقد بوب البخاري بهذه الآية، باباً في: "صحيحه" (6/2746) من كتاب: "التوحيد".

(121)- ناقش كثيرون مسألة حمل "ما" في الآية، وجمهورهم على أنها مصدرية. ينظر: "بدائع الفوائد" لابن القيم (1/162). و"شرح أصول اعتقاد أهل السنة" لللكائي (3/538). و"خلق أفعال العباد" للبخاري، ص137.

(122)- "إرشاد الساري" (10/471).

(123)- أي "ما".

موصولة<sup>124</sup> بمعنى الذي، على حذف الضمير، منصوبة المحلّ عطفاً على الكاف والميم من: خَلَقَكُمْ أيضاً، أي أتعبدون الذي تتحوتون، والله خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ ذَلِكَ الذي تعملونه بالنَّحْتِ. وَيُرَجَّح كونها بمعنى الذي، ما قبلها. و هو قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ توبيخاً لهم على عبادة ما عملوه بأيديهم مِنَ الأصنام. لأنّ كلمة "ما" عامّة، تتناول ما يعملونه مِنَ الأوضاع والحركات والمعاصي والطاعات، وغير ذلك... وقيل: إنها إستفهاميّة... وقيل: نكرة... وقيل: نافية... والذي ذهب إليه أكثر أهل السنّة أنها مصدرية... وقالت المعتزلة: إنّها موصولة، محاولة لمعتقدهم الفاسد. وقالوا: التقدير: أتعبدون حجارة تتحوتونها والله خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ تلك الحجارة التي تعملونها. قال السهيلي: لا يَصِحُّ ذلك في جهة النَّحْوِ، إذ "ما" لا يصح أن تكون مع الفعل الخاصّ، إلا مصدرية فعلى هذا، فالآية تُرَدُّ مذهبهم وتفسد قولهم. والنّظْمُ على قول أهل السنّة، أبْدَعُ" <sup>125</sup>

كما استدللّ على أنّ "ما" مصدرية بقول البيهقي: "... وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ <sup>126</sup> يدخل فيه الأعيان والأفعال من الخير والشر. وقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا اللهُ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الخَلْقِ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ <sup>127</sup> فنفي أن يكون خالق غيره، ونفي أن يكون شيء سواه غير مخلوق. فلو كانت الأفعال غير مخلوقة له، لكان خالق بعض شيء، وهو بخلاف الآية. وَمِنَ المعلوم أنّ الأفعال أكثر من الأعيان. فلو كان الله خالق الأعيان والناس خالق الأفعال لكانت مخلوقات الناس أكثر من مخلوقات الله، تعالى الله عن ذلك. <sup>128</sup> وأشار إلى بعض أقوال أئمة أهل السنة، فقال: "وقال الشمس الأصفهاني في تفسير قوله تعالى: ﴿وما تعملون﴾ أي عملكم، وفيه دليل على أنّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأنها مكتسبة للعباد، حيث أثبت لهم عملاً. فأبطلت هذه الآية مذهب القدرية و الجبرية. وقد رجّح بعض العلماء، كونها مصدرية. لأنهم لم يعبدوا الأصنام إلا لعملهم، لا لجُزْمِ الصنم، و إلا لكانوا يعبدونه قبل النَّحْتِ. فكأنهم عبدوا العمل، فأنكر عليهم عبادة المنحوت الذي لم ينفك عن عمل مخلوق... وقال الشيخ ابن تيمية سلّمناً أنّها موصولة، لكن لا نُسلّم أنّ للمعتزلة فيها حجة، لأنّ قوله تعالى: ﴿والله خَلَقَكُمْ﴾ يدخل فيها ذاتهم، وصفاتهم؛ وعلى هذا ففي الآية دليل على أنه تعالى خَلَقَ أفعالهم القائمة بهم، وخلق ما تولد عنها. وقال ابن كثير: كلٌّ من قولِي المصدر والموصول متلازم، والأظهر ترجيح المصدر، لما رواه البخاري في: "خلق أفعال العباد" من حديث حذيفة مرفوعاً: "أنّ الله يصنع كلّ صنائع وصنعتة... <sup>129</sup>" وعند شرحه لحديث: "... فوالله لا يملُّ الله حتى تملّوا." <sup>130</sup> أراد القسطلاني أن يبيّن أن المَلَل ليس من صفاته تعالى، فقال: "هو من باب المشاكلة <sup>131</sup> والإزدواج، وهو أن تكون

<sup>124</sup>-أي الذين ذهبوا إلى أنها موصولة. و هم: "المعتزلة".

<sup>125</sup>- "إرشاد الساري" (471/10).

<sup>126</sup>-سورة غافر (62).

<sup>127</sup>-سورة الرعد (16).

<sup>128</sup>- القسطلاني: "إرشاد الساري" (471/10).

<sup>129</sup>ينظر: "خلق أفعال العباد" للبخاري (ص 136-137).

<sup>130</sup>- "صحيح البخاري" (24/1). كتاب "الإيمان" باب: "أحب الدين إلى الله أدومه" برقم: 43 مع "إرشاد الساري" (129/1).

<sup>131</sup>- "الإشتراك في الشكل يسمى مشاكلة كاشتراك الأرض و الهواء في الكرية... وأشكاله أي أمثاله و أشباهه...". "التعريفات" ص 230.

إحدى اللفظتين موافقة للأخرى وإن خالفت معناها؛ والملال: ترك الشيء استئقلا وكرهه له بعد حرص ومحبة فيه، فهو من صفات المخلوقين لا من صفات الخالق تعالى فتحتاج إلى تأويل. 132 قال المحققون: هو على سبيل المجاز 133 لأنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عمّن قطع العمل ملاً عبّر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه أو معناه. 134 فالقسطلاني استعان بالتحليل اللغوي كاشفاً عن معنى الملال، وأنه ليس على الحقيقة، وإنما هو على سبيل المجاز فقط.

وعند شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها." 135 قال: "والرواية في: "يُكْفَر" بالرفع ويجوز الجزم، لأنّ فعل الشرط ماضٍ وجوابه مضارع؛ وقول ابن حجر في: "الفتح" بضم الراء، لأنّ إذا وإن كانت من أدوات الشرط، لكنها لا تجزم، وتعبّه العيني فقال: هذا كلام من لم يَشُمَّ شيئاً من العربية، قال الشاعر:

إستغن ما أغناك ربك بالغنى \*\*\* وإذا تصبك خصاصة فتحمل ... فجزم إذا تصبك... قلت: قال ابن هشام في "مغنيه": "ولا تعمل" إذا" الجزم إلا في الضرورة كقوله: إستغن ما أغناك الخ؛ قال الرضى: لما كان حدث "إذا" الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى إن الدال على الفرض بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلماذا لم تجزم إلا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى... وعبّر بالماضي وإن كان السياق يقتضي المضارع لتحقيق الوقوع، كما في قوله تعالى: (ونادى أصحاب الجنة) والمعنى وكتابة المجازاة في الدنيا... 136

وعند بيانه لقوله صلى الله عليه وسلم: "الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان." 137 قال: "وإطلاق الإيمان على الأعمال مجاز... وهذا مبني على القول بقبول الإيمان الزيادة والنقصان 138... لأنه قد ورد... عطف الأعمال على الإيمان كقوله تعالى: (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) مع القطع بأن العطف 139 يقتضي المغايرة 140 وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه... ولا يخفى أنّ هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركناً من حقيقة الإيمان، بحيث أن تاركها لا يكون مؤمناً كما هو رأي المعتزلة؛

132- هو "صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة." "التعريفات" ص 52. وقيل هو: "صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله." "المستصفي" (158/1) و"مجموع الفتاوى" (349/5) و"شرح الطحاوية" ص 213.

133- هو: "اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما..." "التعريفات" ص 214. وقد اختلف العلماء في أصل وقوع المجاز لأنه اصطلاح حادث. "مجموع الفتاوى" (87/7-119) و"منع جواز المجاز" للشنقيطي و"الإيمان" لابن تيمية ص 79. و"مختصر الصواعق المرسلّة" ص 233.

134- القسطلاني: "إرشاد الساري" (129/1).

135- "صحيح البخاري" (24/1) كتاب "الإيمان" باب: "حسن إسلام المرء" برقم: 41. مع "إرشاد الساري" (127/1).

136- "إرشاد الساري" (127/1).

137- "صحيح البخاري" (12/1). كتاب "الإيمان" باب: "أمور الإيمان" برقم: 9. مع "إرشاد الساري" (92/1).

138- هذا معتقد أهل السنة و الجماعة بخلاف المرجئة و المعتزلة و الخوارج وغيرهم.

139- هو: "تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه و يتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف العشرة." "التعريفات" ص 156.

140- هي: "المخالفة. يقال: تغايرت الأشياء أي اختلفت." "مختار الصحاح" للرازي ص 252 و "التعريفات" للرجاني ص 65.

لا على من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل، بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان، كما هو مذهب الشافعي.<sup>141</sup>

وعند شرحه لقول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ قال: "... تراه مستغرقة في مطالعة جماله بحيث تغفل عما سواه، ولذلك قدّم المفعول وليس هذا في كل الأحوال، حتى ينافيه نظرها إلى غيره؛ وحملُ النظر على انتظارها لأمر ربها، أو لثوابه لا يصح، لأنه يقال: نظرت فيه، أي ففكرت، ونظرت: إنتظرت، ولا يعدى بإلى إلا بمعنى الرؤية..."<sup>142</sup> وأما عن مسألة هي من أعقد المسائل العقديّة فقد احتج لها القسطلاني باللغة، وهي مسألة أفعال العباد؛ حيث أكد على أنّ الإنسان هو المكتسب لأفعاله وفق ما قرره الأشاعرة في نظرية الكسب؛ فقال: "... أي وخلق عملكم... فـ" ما" مصدرية على ما اختاره سيبويه لاستغنائها عن الحذف والإضمار، منصوبة المحلّ عطفاً على الكاف والميم من خلقكم أيضاً... وإن المراد بأفعال العباد ما يقع بكسب العبد وينسب إليه... وقيل إنها استفهامية... وقيل نافية... والذي ذهب إليه أكثر أهل السنة أنها مصدرية؛ وقالت المعتزلة: إنها موصولة محاولة لمعتقدهم الفاسد<sup>143</sup>... وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية سلّمنا أنها موصولة، لكن لا نسلم أنّ للمعتزلة فيها حجة... وقال الحافظ ابن كثير كلّ من قوليّ المصدر والموصول متلازم، والأرجح أنها مصدرية... والحاصل أنّ العمل يكون مسندا إلى العبد من حيث أنّ له قدرة عليه وهو المسمى الكسب.<sup>144</sup> فباستخدام القسطلاني التحليل اللغوي، إستدل على خطأ القائلين بحرية الإنسان المطلقة -المعتزلة-، مؤكداً بالمقابل على صحة رأي القائلين بنظرية الكسب -الأشاعرة-، أي أنّ أفعال العباد خلق من الله وكسب من العبد.

وحين تحدّث عن مسألة عقديّة أخرى عند شرحه للحديث الصحيح: "... فيأتيهم الجبار... فيكشف عن ساقه..."<sup>145</sup> قال عن صفة الساق: "هو عبارة عن شدة الأمر يوم القيامة للحساب والجزاء، يقال: كشفت الحرب عن ساق، إذا اشتد الأمر فيها فهو كناية؛ إذ لا كشف ولا ساق."<sup>146</sup> والملاحظ هنا تأويله لصفة ساق الله تعالى، معتمداً على البرهنة اللغوية؛ إذ الساق عنده ليست على ظاهر الحديث، إنما هي كنايةٌ ومجاز عن شدة وهول ذلك اليوم الرهيب المرعب المخيف. وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقناه بقدر﴾ قال عن مسألة القدر: "وكل شيء منصوب على الإشتغال، وقرأ أبو السمال بالرفع، ورَجَّحَ الناس النَّصْبَ بل أوجبه ابن الحاجب حذراً من لبس المفسر بالصفة، لأنّ الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة، وذلك لأنه إذا رُفِعَ كان مبتدأً، وخلقناه صفة لكلّ أو لشيء، وبقدر خبره؛ وحينئذ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمّله... وإنما كان النصب

<sup>141</sup>- "إرشاد الساري" (93/1).

<sup>142</sup>- "إرشاد الساري" (298/10) وهنا تعريض منه بالمعتزلة التي تنفي رؤية الله في الآخرة.

<sup>143</sup>- يقصد بذلك قولهم: "إن الإنسان خالق أفعاله وله الحرية المطلقة في ذلك" وسيأتي الكلام عنه لاحقاً.

<sup>144</sup>- "إرشاد الساري" (471/10).

<sup>145</sup>- "صحيح البخاري" (2706/6) كتاب: "التوحيد." باب: { وجوه يومئذ ناضرة } برقم: 7001.

<sup>146</sup>- "إرشاد الساري" (399/7) "وتجلية الساق: الكشف عن الشدة من الأمر، والعرب تقول: قامت الحرب على ساق إذا اشتدت." (404/10)

أولى لدلالته على عموم الخلق والرّفْع لا يدل على عمومه، بل يفيد أنّ كلّ شيء مخلوقُ فهو بقدرٍ. "147 .

### نتيجة :

وبعد: فهذه نبذ منتقاة، ومنتف مختارة إقتطفتها، لإعطاء صورة جلية، تبين مدى اعتماد علماء الحديث والعقيدة على اللغة العربية بيانا واحتجاجا واستدلالا بها، وعلى كلام العرب الذي يعتبر دليلا يُرجع إليه عند الخلاف والتنازع في مسائل الشريعة؛ لذا استعان علماء الشريعة بالشعر والبلاغة والبديع، وأنماط شتى من الصور البيانية والمحسنات البديعية والبلاغية، والتراكيب اللغوية لتقرير مسائل الشرع. ولم يكن ابن حزم ولا القسطلاني يدّعا في ذلك، فجُلّ فحول علماء الإسلام<sup>148</sup> قاموا بذلك. ذلك أن التعرف على خطاب الله إنما يتم من خلال اللغة التي تعتبر أهم وسيلة تُمكننا من فهم كتاب الله والتلقي عنه؛ فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولا وفروعا أن لا يتكلم بشيء من ذلك، حتى يكون عربيا أو كالعربي.<sup>149</sup> لذا فإنّ الإحاطة باللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وبعمامة فنونها، أمر لازم لازب لفهم المسائل الفرعية بلّة الأصولية؛ سيان في الكتاب أو السنة، لذلك أشاد بضرورة تعلّمها وفقهها أئمتنا الأعلام<sup>150</sup> واعتنوا بتدوينها وروايتها، ووضعوا لها ضوابط، بحيث لا يمكن فهم مسائل الشريعة أصولها وفروعها إلا باللغة. فهذا الدين رُبي في حجر اللغة حتى ربا، وارتضع ثدي النحو، فكان فطامه على

<sup>147</sup>- "إرشاد الساري" (10/472-473).

<sup>148</sup>- "شرح الطحاوية" ص107-184-351. "فتح الباري" (1/121)(13/530) "مجموع الفتاوى" (3/45)(4/86)(9/170)(6/543).

<sup>149</sup>- "الإعتصام" للشاطبي، تصحيح أحمد عبد الشافي، ط.1408هـ، دار الكتب العلمية، بيروت. (2/293)

<sup>150</sup>- تنظر أقوال عمر والشافعي وابن تيمية والمبرد في: "الكامل" للمبرد(1/348) و "اقتضاء الصراط المستقيم" لابن تيمية(1/466).

هذا اللبا؛ فهذا غيظ من فيض، وقد كررت الكلام، والمكرر أحلى وأعلى وأغلى.  
كرّر عليّ حديثهم يا حادي \*\*\* فحديثهم فيه الشفاء لفؤادي.  
كرّر عليّ حديثهم فلربما \*\*\* لأنّ الحديد بضربة الحداد.  
والسلام عليكم ورحمة الله

### مسرد المصادر و المراجع

- ابن حزم: "الإحكام في أصول الأحكام" تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م
- : "الفصل في الملل والأهواء والنحل" تحقيق: يوسف البقاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.2002م.
- "الرسائل" تحقيق: إحسان عباس، نشر المؤسسة العربية للنشر، بيروت (ط1، 1983م)(ط2، 1987م)
- أنور خالد الزعبي: "ظاهرة ابن حزم الأندلسي" المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط1، 1996م
- البخاري: "الجامع الصحيح" ضبط وفهرسة: مصطفى ديب البغا، ط1992م، دار موفم ودار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- تمام حسان: "الأصول: دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط.1982م
- التهانوي: "كشاف اصطلاحات الفنون" تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ط.1963م
- الجاحظ: "البيان والتبيين" تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.1975م
- حسن بشير صالح: "علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين" دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط.2003م
- سالم يفوت: "ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس" المركز الثقافي الدار البيضاء، المغرب، ط.1986م
- سعيد الأفغاني: "نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي" دار الفكر، بيروت، ط2، 1969م.
- عبد السلام المسدي: "التفكير اللساني في الحضارة العربية" الدار العربية للكتاب، طرابلس، ط.1986م
- عبد الكريم خليفة: "ابن حزم الأندلسي حياته وأدبه" دار العربية للنشر، بيروت، د.ت.ط.
- عمر فروخ: "ابن حزم الكبير" دار لبنان للنشر، بيروت، ط1، 1980م.
- علي عبد الواحد وافي: "علم اللغة" نهضة مصر، القاهرة، ط.1997م
- القسطلاني، شهاب الدين- "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" ضبط: محمد عبد العزيز الخالدي، ط1، 1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- محمد عابد الجابري: "تكوين العقل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1991، 5م



- "بنية العقل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط، 1992م  
مصطفى عليان: مقال: "ابن حزم والنحو الظاهري" مجلة: "الفيصل" مجلة ثقافية  
شهرية سعودية، العدد (110) السنة (10) أبريل- مايو (1986م) الناشر: دار الفيصل  
الثقافية، الرياض، المملكة العربية السعودية .